«برنت» يتخطى 42 دولاراً للبرميل

السعودية والكويت والإمارات لن تمدد خفض إنتاج النفط الطوعي بعد يونيو

وكالات: أكد وزير الطاقة السعودي صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان أن التخفيضات الطوعية لإنتاج النفط هي لشهر واحد فقط وقد حققت الهدف المرجو منها، وستساعد على استعادة التوازن في الأسواق.

وكانت قد أبلغت 4 مصادر «رويترز» بأن المنتجين الخليجيين في أوبيك، السعودية والكويت والإمارات، لا يعتزمون الاستمرار في تخفيضاتهم الطوعية الإضافية على إنتاج النفط البالغة 1,180 مليون برميل يوميا بعد يونيو.

ووصف الأمير عبدالعزيز بن سلمان تلك التخفيضات الطوعية بأنها أظهرت بادرة حسن نية تجاه الأعضاء الآخرين في المجموعة، كما أظهرت مدى التزام السعودية باتخاذ الإجراءات اللازمة لاستقرار الأسواق وبتأدية دور تلحق به دول أخرى من جانب الالتزام.

أما بالنسبة للمخزونات فقال وزير الطاقة السعودي إنه عندما تتراجع فهذا يعني أن الطلب موجود وتخفيض المعروض ينجز مهمته، ومن دون شك ستؤثر على الأسعار.

ولفت الوزير إلى ضرورة أن يجري تقييم بشكل دقيق لمدى التراجع بهذه المخزونات، ولايزال الوضع غير واضح كليا بشأن الطلب ولا بشأن المعروض ـ فلسنا وحدنا منتجين ـ وهناك منتجون كثيرون من خارج أوبيك+، حيث يأتي 55٪ من المعروض النفطي من دول مختلفة.

ومن بين العوامل التي نراقبها ـ بحسب وزير الطاقة ـ هي المخزونات ومنحنى الأسعار وسوق العمل والنمو الاقتصادي وغيرها التي يجب أخذها في الحسبان لضمان استقرار الأسواق.

إلى ذلك، ارتفع النفط خلال تداولات أمس بعد أن اتفق كبار المنتجين على تمديد اتفاق خفض إنتاجي غير مسبوق حتى نهاية يوليو ومع بلوغ واردات الصين من الخام أعلى مستوياتها على الإطلاق في مايو. وزاد خام برنت 51 سنتا بما يعادل 1,2٪ ليصل إلى 42,81 دولارا للبرميل، في حين ارتفع الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط 32 سنتا أو 0,8٪ ليسجل 39,87 دولارا للبرميل.

«المركزي» يصدر سندات وتورقاً بـ 280 مليون دينار

أعلن بنك الكويت المركزي في بيان صحافي أمس عن تخصيص آخر إصدار لسندات وتورق البنك المركزي بقيمة إجمالية بلغت 280 مليون دينار.

وحسب بيان المركزي، فقد بلغ أجل الإصدار 6 شهور، وبمعدل عائد 1,375٪.

شركة مبرد القابضة

شركة مساهمة كويتية عامة

مبرد القابضة Holding Mubarrad شركة مساهمة كويتية عامة

يتشرف مجلس إدارة شركة مبرد القابضة بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية (المؤجلة) عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والذي تقرر عقده يوم الأربعاء الموافق 2020/6/24 في تمام الساعة 12:30 ظهرا" وذلك فى قاعة اجتماعات شركة أعيان للإجارة والاستثمار الكائن مقرها في الري - شاع محمد بن القاسم - مبنى أعيان - الدور الأول ، وذلك لمناقشة البنود الواردة على جدول الاعمال.

جدول أعمال الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 م

أولاً : سماع تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019م والمصادقة عليه.
ثانياً : سماع تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق وتقرير المكافآت للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019م والمصادقة عليهم.
ثالثاً : سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019م والمصادقة عليه.
رابعاً : سماع تقرير مراقب حسابات الشركة د/ نايف البزيع من مكتب البزيع وشركاهم للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 م والمصادقة عليه.
خامساً : سماع تقرير المخالفات التي رصدتها الجهات الرقابية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019م.
سادساً : الاطلاع على البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 م والمصادقة عليها.
سابعاً : الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية للسنة المالية المنتهية في31 ديسمبر 2019 م بنسبة 5% من القيمة الاسمية للسهم بواقع (5 فلس) لكل سهم، بقيمة إجمالية 818,408.865 د.ك (فقط ثمانمائة وثمانية عشر ألف واربعمائة وثمانية دينار كويتي وفلس865ـاً لا غير) والمصادقة عليها.
ثامناً : الموافقة على الجدول الزمني المتضمن تاريخ الاستحقاق وتاريخ التوزيع فيما يتعلق بالأرباح النقدية على أن يكون تاريخ الاستحقاق بعد (15) يوم من تاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية وتاريخ التوزيع بعد (10) أيام من تاريخ الاستحقاق.
تاسعاً : الموافقة على استقطاع نسبة 10% من الأرباح الصافية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 للاحتياطي الاجباري بمقدار 109,035 د.ك "مائة وتسعة ألف وخمسة وثلاثون دينار كويتي ".
عاشراً : الموافقة على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والمقترح توزيعها والبالغ قيمتها 30,000 د.ك (ثلاثون ألف دينار كويتي) عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 م.
احد عشر : الموافقة على السماح للشركة بالتعامل مع أطراف ذات صلة عن السنة المالية المنتهية في 31ديسمبر2019 وتفويض مجلس الادارة بالتعامل مع أطراف ذات صلة عن السنة المالية المنتهية في 31ديسمبر2020 وحتى تاريخ عقد اجتماع الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر2020.
اثنى عشر : الموافقة على تفويض مجلس الادارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد اسهمها وذلك لمدة ثمانية عشر شهراً من تاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية وذلك وفقاً لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية.
ثالث عشر : إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 م.
رابع عشر : تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات الشركة من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدي هيئة أسواق المال مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي لمراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر2020م وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.
خامس عشر : تعيين أو إعادة تعيين هيئه الرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 م وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

فعلى السادة المساهمين الراغبين في الحضور مراجعة مقر الشركة بميناء عبدالله 5 - المنطقة الصناعية - ساحة رقم 14 خلال مواعيد العمل الرسمية من يوم الأحد الي يوم الخميس من الساعة 10 صباحًا حتي الثانية ظهرًا.
هاتف : ٢٢٢٦٩٧٧٧ داخلي ٣٧٣ - ٢٢٢٦٩٧٦٩
وذلك لإستلام بطاقات الحضور واستمارات التوكيل وجداول الأعمال .

والله ولي التوفيق

مجلس الإدارة

«كافكو» تحصل على 3 جوائز دولية

مشعل التنيب

قال المدير العام بالوكالة في الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود (كافكو) مشعل التنيب إن الشركة حققت عدة جوائز في مجال الصحة والسلامة والبيئة، حيث حصلت على الجائزة «المستحسنة جدا» في قطاع صناعة النفط والغاز، والمقدمة من الجمعية الملكية للوقاية من الحوادث في المملكة المتحدة (ROSPA) عن أداء الصحة والسلامة خلال الفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2019 وهذه الجائزة الثانية من نوعها للشركة بعد أن حصلت على نفس الجائزة من ROSPA في عام 2014. كما حصلت «كافكو» على جائزة ROSPA الذهبية لسلامة الأسطول وإدارة مخاطر الطرق المهنية خلال الفترة ذاتها للعام الثالث على التوالي رغم التحديات الكبيرة الموجودة في ساحة مطار الكويت الدولي، على أن يتم توزيع هذه الجوائز خلال الحفل السنوي الذي تقيمه ROSPA في مدينة لندن بشهر يونيو من كل عام.

وأكد التنيب أن حصول شركة كافكو على هذه الجوائز يعزز لدينا العمل الجاد نحو التميز الدائم والمستمر للشركة برفع مستوى الأداء والالتزام بالمعايير الدولية في مجال الصحة والسلامة والبيئة وهي في أحلك الظروف.

وأشار إلى أن هذه الجوائز هي شهادة تقدير للشركة ولجميع العاملين فيها لتفانيهم بالعمل نحو تقديم خدمات آمنة لجميع الطائرات في مطار الكويت الدولي.

وشكر التنيب جميع العاملين على جهودهم وأدائهم المتميز الذي أثمر عن فوز الشركة بهذه الجوائز الكبرى في مجال الصحة والسلامة والبيئة، وقد خص بالشكر الزملاء العاملين في مطار الكويت الدولي الذين يقوم بتزويد الطائرات بالوقود ممن يعرضون أرواحهم للخطر.

غرفة تجارة وصناعة الكويت

ضمان القروض قرار لازم ومستحق، غير أن الجدوى في سرعة التنفيذ

مع الوعي العميق لصعوبة التحديات بفكيها الصحي والاقتصادي ، ومع الثناء الصادق على كافة الجهود المبذولة على الجبهتين، لابدّ من الاقرار بأن الكويت لم توفّق حتى الآن في تحقيق التوازن بين المعايير الصحّية الواجبه والتدابير الاقتصادية اللازمة. ولا بد من الاقرار «أيضاً» بأن تنفيذ الحزمة التحفيزية التي أقرها مجلس الوزراء (31 مارس 2020)، وتطبيق الركائز والآليات والخطوات التي تقدمت بها «اللجنة التوجيهية العليا للتحفيز الاقتصادي» (منذ 20 ابريل الماضي) قد اتسما ببطء شديد وغير مبرر، أصبح معه القطاع الخاص – وبكل وحداته المتضررة الصغيرة والمتوسطة والكبيرة– يشعر بقلق متزايد من أن يتحوّل نقص السيولة قصير الأمد الذي يعانيه الى أزمة في الملاءة المالية، بكل ما يعنية ذلك من تكاليف ومخاطر اجتماعية واقتصادية على حدٍ سواء.

غير أن الاسبوع الماضي شهد مواقف أربعة أعادت لمعالجة الأزمة الاقتصادية أولويتها، وبدّدت بعضاً من السحب الداكنة التي كادت أن تغطي أجواء الأزمة.

أول هذه المواقف، بالتسلسل الزمني، هو القرار الحكومي الشجاع بالعودة عن خطأ اغلاق المصارف وشركات الصرافة. فضلاً عن ابداء قدر من التفهم والتجاوب لضرورة توفير العمالة اللوجستية الكافية لاستمرار كفاءة خطوط التوريد والتموين والصيانة. وهنا، تأسف الغرفة لما أبدته – في متابعة الدعوة لهذين الأمرين – من إلحاح، يجعلها مدينة بالشكر والتقدير للجهات الحكومية المعنية على رقي تعاملها مع هذا الالحاح، وسعة صدرها في تقبله.

والموقف الثاني، هو المؤتمر الصحفي الشامل الذي عقده سمو رئيس مجلس الوزراء، وأعلن فيه سلامة الوضع المالي، والحاجة الى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني. كما أكد على الدور التنموي الريادي للقطاع الخاص ، وعلى حماية وتشجيع العمالة الوطنية، والحفاظ على المال العام ، ومتابعة الحملة على الفساد، وعلى تجارة الاقامات.

أما الموقف الثالث، فيتمثل بالقرارات التي أتخذها مجلس الوزراء في جلسته الاستثنائية يوم الخميس 4 يونيو الجاري، والتي ترى فيها الغرفة تجاوباً سريعاً مع واحد من الأبعاد العديدة والعميقة التي قصد اليها **حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه**، حين قال أن كويت ما بعد وباء كورونا ستكون غير كويت ما قبله.

إن تخفيض ميزانية كل جهة حكومية بنسبة لا تقل عن 20 %، وعدم زيادة رؤوس أموال الجهات ذات الميزانيات المستقلة، واعادة دراسة أسعار السلع والخدمات وتكاليف الدعومات هي قرارات جريئة تستحق كل تقدير وتأييد، وهي تتجاوب مع ما دعت اليه غرفة تجارة وصناعة الكويت، في ورقتها المؤرخة 25 مارس 2020، من حيث «ضرورة البدء فوراً بوضع تصور شامل لاعادة هيكلة الاقتصاد الكويتي بكل ما يحمله هذا التعبير من أبعاد انتاجية وتنافسية وعلمية». كما تتجاوب مع ما استمرت الغرفة في الدعوة اليه منذ 1985 من حيث قصر الدعم على من يحتاجه من المواطنين الأقل دخلاً، وعلى ما تستحقه الأنشطة والقطاعات الأكثر جدوىً.

أما الموقف الرابع، فقد عبّر عنه محافظ بنك الكويت المركزي، رئيس اللجنة التوجيهية العليا للتحفيز الاقتصادي، في البيان التفصيلي الذي أوضح فيه أن تأخر الاستجابة السريعة لأوضاع الوحدات الاقتصادية المتضررة سيؤدي الى انعكاسات سلبية كبيرة عليها قد تنتهي بافلاسها. «كما أوضح فيه أن» الكويت تقف اليوم على مفترق طرق، وأن الفرصة مواتية لتبني اقتصاد جديد ...». ولعل الامر الجديد والأهم الذي طرحه السيد المحافظ هو شرح وتوضيح ما سبق أن ألمح اليه سمو رئيس الوزراء بشأن «برنامج دعم وضمان التمويل المقدم للوحدات الاقتصادية المتضررة من تداعيات انتشار وباء كورونا».

وهنا، تود الغرفة أن تقف قليلاً أمام قرار «دعم وضمان التمويل» لتقول أنه – رغم تأخره – ما يزال بالغ الضرورة بالغ التأثير وبالغ الجدوى. وهذا ما دعا الغرفة الى أن تقترحه في الورقة التي رفعتها الى سمو رئيس مجلس الوزراء في نهاية زيارة هيئتها التنفيذية لسموه يوم 29 ابريل الماضي، والتي جاء فيها: «إن الغرفة تلاحظ أن حزم التحفيز الاقتصادي التي اعلنتها العديد من الدول المتقدمة والنامية–بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي–قد تضمنت اجراءات وسياسات عديدة لدعم خطوط الائتمان والسيولة ، من أهمها تقديم ضمانات حكومية مقابل القروض المصرفية (وغير المصرفية) للشركات المتضرره. وهذا ما نعتقد أنه يغيب عن برنامج التحفيز الكويتي. ونأمل أن يكون لدى الحكومة ما يعوض غيابه».

إننا نجد في المواقف الأربعة سالفة الذكر مؤشرات مبشرة تدعو للتفاؤل، غير أن التجارب الطويلة علمتنا أن الحذر من حسن الفطن. كما أننا نرى في دعم وضمان قروض الوحدات الاقتصادية المتضررة قراراً صائباً مستحقاً – بعيد الأثر، غير أن التجارب الطويلة والكثيرة علمتنا أيضاً أن جدوى قرار كهذا مرهونة بسرعة وسلامة تنفيذه؛ فلا تفرغه الشكوك من مضمونه، ولا تحرفه الشروط عن هدفه، ولا يزيد طول الجدل من تأخره وتكلفته.

نسأل الله عز وجل أن يجعل من بعد عسر يسراً، وأن يلهمنا الحمدلنعمته والتسليم لمشيئته، إنه الرحيم الكريم.